



أمين منير علوي
رئيس اللجنة ومقرر الموضوع

من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة

يتناول رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان: «الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة»، والذي تم إعداده في إطار إحالة ذاتية، إشكالية الأخبار الزائفة التي تتنامى على الصعيدين العالمي والوطني وتتفاقم مع تزايد استعمال الهواتف الذكية وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع. ويمكن لتأثير الأخبار الزائفة السلبي أن يطال الأفراد والمؤسسات والمجتمع بوجه عام.

وقد جاء هذا الرأي، الذي اعتمده الجمعية العامة للمجلس بالإجماع في دورتها العادية 141 في 29 دجنبر 2022، والذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية انخرطت فيها جميع الأطراف المعنية، ثمرةً لنقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكوّنة للمجلس، فضلاً عن مخرجات جلسات الإنصات التي نظّمها المجلس مع أبرز الفاعلين المعنيين، إلى جانب نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma). وفي هذا الصدد، أكد المشاركون انتشار الأخبار الزائفة، مبرزين أهمية توفير المعلومة الموثوقة.

ويُعدُّ انتشار الأخبار الزائفة ظاهرةً قديمةً اتّسع نطاقُها مع ظهور وسائل الإعلام والتواصل الحديثة ودمقرطة استخدامها. ففي 2018، أجرى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology) دراسةً، كشفت أنّ الأخبار الزائفة تنتشر بوتيرة تزداد بسنّةٍ أضعافٍ مقارنةً بالمعلومات الحقيقية.

وقد أصبح نشر الأخبار الزائفة بشكل متعمد أداةً تُستخدَم على نطاق واسعٍ إمّا لغايات ربحيةٍ أو للتأثير على السلوكيات أو للإضرار بالمؤسسات بل وحتى بالدول، وهو ما يخلُ بالنظام العام ويؤثر على حسن سير الأسواق.

وممّا يُسهّل تداولَ هذه الأخبار الزائفة محدوديةُ إمكانية الوصول إلى المعلومات الرسمية والموثوقة، لا سيما وأنّ المواطن لا يملك ما يكفي من الأدوات للتأكد من صحة سبيل المعلومات المتداولة في مختلف وسائل الإعلام، وعلاوة على ذلك، فإنّ ما يقوم به بعض «المؤثرين» أحياناً بسوء نية يزيد من انتشار الأخبار الزائفة.

وفي المغرب، تُوجد العديد من مواطنين الضعف والهشاشة التي تسهل انتشار الأخبار الزائفة، ومنها على وجه الخصوص:

- لا تزال بعض الإدارات والمؤسسات العمومية لا تنشر أو تُحيّن المعلومات المتعلقة بأنشطتها بكيفية مُمنهجة ومُنظمة، وذلك بالرغم مما يُنص عليه القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.
- محدودية الموارد المادية والبشرية لقطاع الإعلام العمومي ليضطلع بدوره كاملاً في التصدي لانتشار الأخبار الزائفة.
- عدم وجود مقاربة شمولية وهيكلية لإحداث منصات فعّالة للتحقق من صحة المعلومات بشكل أفضل (Fact-checking)، باستثناء بعض المبادرات المحمودة لكنها تبقى محدودة.

وإدراكاً من المجلس للطبيعة المعقدة ومتعددة الأبعاد لمشكلة الأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي، فإنه يدعو إلى اعتماد رؤية تستند إلى أدوات ومقاربات تكفل حصول المواطنين والمواطنات على المعلومة الموثوقة، مع تزويدهم بالوسائل التي تمكنهم من رصد الأخبار الزائفة ومن ثم الحد من انتشارها.

3. تعزيزُ قدرات المستعملين والمهنيين في مجال رصد الأخبار الزائفة، وذلك من خلال:

✦ العمل بشكل منتظم (من قبل القطاع الحكومي المكلف بالتواصل، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري... إلخ) على إثارة انتباه الساكنة من خلال مختلف وسائل الإعلام إلى مخاطر «الأخبار الزائفة»، مع العمل على استهداف كل فئة على حدة (الأطفال والمراهقون والمُسِنَّون وغير المتعلمين وغيرهم).

✦ تعزيز البرامج التربوية الإعلامية وتنمية الحس النقدي لدى المستعملين منذ سن مبكرة.

✦ توعية المهنيين وغير المهنيين من منتجي المعلومات (المدونون والمؤثرون وغيرهم) بدورهم والمسؤولية الملقاة على عاتقهم في مجال مكافحة الأخبار الزائفة، لا سيما من خلال تنظيم برامج للتكوين المستمر.

4. تشجيع البحث العلمي والتعاون الدولي، وذلك من خلال:

✦ وضع برامج للبحث وتطوير آليات للرصد والتصدي لانتشار الأخبار الزائفة، بشراكة بين الدولة والمهنيين والجامعات.

✦ تعزيز الانخراط في الجهود الدولية لرصد ومكافحة الأخبار الزائفة، وذلك مواكبةً للتطورات التكنولوجية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس جملةً من التوجهات والإجراءات، منها:

1. تفعيل الحق في الحصول على المعلومة، لا سيما من خلال إقرار إلزامية نشر جميع الوثائق الرسمية العمومية على موقع الإدارة أو المؤسسة المعنية في غضون 24 ساعة من تاريخ إصدارها.

2. التحقق من صحة المعلومات، وذلك من خلال:

✦ إحداث بوابة رقمية عمومية للتحقق من المعلومات (Fact-checking) بخصوص الأخبار الرسمية في المغرب، مع ترصيد المبادرات التي تم إطلاقها على مستوى عدد من المؤسسات الإعلامية (وكالة المغرب العربي للأنباء، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وغيرها).

✦ تقديم الدعم المالي لمواقع «التحقق من المعلومات» من خلال صناديق مستقلة على غرار صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، وذلك لضمان حسن سير هذه المواقع، مع الحرص على ضمان حيادها وتعزيز مصداقيتها.

✦ إحداث علامة جودة تعتمدُها مواقع «التحقق من المعلومات» والمواطن كذلك، وذلك على غرار علامة «e-thiq» بالنسبة لمقاولات التجارة الإلكترونية.

✦ دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء نُظُم لرصد وتبادل الأخبار الزائفة بين المهنيين الإعلاميين، وذلك تيسيراً للتحقق من هذه الأخبار قبل نقلها، وللمحد من انتشارها.